واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية /الحلقة الرابعة

" سلسلة حلقات شهرية تتابع المستجدات حيال وضع المراة العربية في ظل النظم الانتخابية ودعوات مؤسسات المجتمع المدني والمطالبات الشعبية لتغيير النصوص القانونية المتعلقة بذلك الوضع وكل مايتعلق بالتمكين السياسي للمرأة "

المدخل: تكشف الاحداث على أرض الواقع ان المرأة في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء مازالت تعاني من انتهاك حقوقها عامة وخاصة حقوقها السياسية... وخلال قرأتنا لمجمل الاحداث عبر شهر تشرين أول 2008 توصلنا الى حقائق مفادها السعي الحثيث للمنظمات الدولية والمحلية لتطوير حال المرأة سياسياً واجتماعياً خلال المؤتمرات التي باتت مناسبة لطرح الاراء الايجابية، ولكن هل أتت تلك المحاولات بثمارها عبر تطبيق حقيقي وواقعي ينتج عنه مشاركة اوسع للمرأة في مراكز صنع القرار؟.. هذا ماستكشفه لنا محاور الحلقة الرابعة من " واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية ".

* المنظمات الدولية وتفعيل حقوق المرأة

- المحور الاول / الحقوق السياسية

كشفت دراسة اجرتها الباحثة السياسية " سماء سليمان" حول دور المنظمات الدولية في تفعيل الحقوق السياسية للمرأة ــ دراسة مقارنة لحالتي منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في الفترة من1990 وحتى2006 ــ إلى ان هناك تطورا ملموسا حدث في اهتمام المنظمتين بحقوق النساء حيث انهما استطاعتا بدرجات متفاوتة ان تقدما فقها تراثيا تراكميا في فعاليتهما مثل اللجان والمؤتمرات الدولية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة، كما استطاعت الأمم المتحدة ان توسع من المفهوم السياسي للمرأة رغم التحديات التي تواجه المنظمتين، كغياب صفة الإلزام على الاتفاقيات والاعلانات الدولية حيث تفتقر المنظمتان إلى آليات لفرض جزاءات على الدول التي لا تلتزم بالتطبيق، كما ان عدم اقبال الدول على التفاعل مع جهود المنظمات الدولية لتفعيل حقوق النساء يعد من اكبر التحديات ايضا، حيث لم يجر التوقيع على الاتفاقيات التي تتعلق مباشرة بالمرأة إلا من قبل عدد قليل من الدول، اضافة الى ان الدول الاعضاء في المنظمتين موزعة ومشتتة بين نظم سياسية واقتصادية مختلفة على نحو يباعد كثيرا فيما بينها في الاتفاق على فهم واحد لما يعد وما لا يعد حقوقا للانسان او الحق في المشاركة السياسية.

واكدت الباحثة ان القانون الدولي اصبح ينظر الى تمكين المرأة ومشاركتها التامة والدفع باعداد متزايدة من النساء نحو مراكز السلطة وصنع القرار والعمل على تعزيز وصولهن لتلك المناصب كوسيلة لتحقيق بعض الاهداف ومنها التعبير عن مصالح واحتياجات واهتمامات النساء.

كما ان ادماج المرأة في عملية اتخاذ القرار هو ضمان للوصول لقرارات تعكس احتياجات الاسرة بما فيها الاطفال والازواج أنفسهم.

ومن اجل تفعيل دور المنظمات الدولية في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة طرحت الباحثة بعض المقترحات التي تمثلت بالنقاط التالية:

ضرورة انشاء اشراف ورقابة دولية على تطبيق الاتفاقيات والتوصيات المنبثقة عن المؤتمرات الدولية.
تعديل ميثاق جامعة الدول العربية باضافة مادة تنص على حق المرأة في الحصول على جميع حقوقها و على رأسها حقوقها السياسية.
منح مؤسسات المجتمع المدني صلاحيات لمتابعة تطبيق مواد الاتفاقيات الدولية.
- المحور الثاني / دور الامم المتحدة

قال الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، في تقرير له عن دور المرأة في السلام والتنمية، إن الدول بحاجة لاتخاذ المزيد من الإجراءات لزيادة دور المرأة لإحلال السلام والعدالة وتعزيز دورها في عملية صنع القرار.

وان هناك دعما متزايدا لمشاركة المرأة في عملية السلام بالإضافة إلى تعزيز جهود بناء القدرات لتمكين المرأة"، حيث أن الدول بدأت تولي اهتماما أكبر بالعنف المبني على الجنس في مناطق النزاعات.

ولكنه أكد أنه من المهم سد الثغرة الملحوظة التي لا تزال قائمة بين السياسات وتنفيذها الفعال كما دعا التقرير الدول لمراعاة المنظور الجنساني في كل مرحلة من مراحل منع النزاعات وتسويتها وإدارتها وكذلك في بناء السلام.

كما يجب زيادة الجهود لمنع العنف المبني على الجنس ووضع حد له عبر وسائل مثل الاستجابة المنهجية من بعثات الأمم المتحدة وبرامج المساعدات الإنسانية وحماية المرأة في حالة التشرد وتعزيز استراتيجيات أكثر شمولا للتصدي لإفلات مرتكبي الجرائم الجنسية من العقاب.

كما دعا الأمين العام مجلس الأمن لكي يعزز من قدرته على وضع حد للعنف الجنسي، وأن يكون مستعدا لإرسال بعثات لتقييم الحالات التي يستخدم فيها العنف أو يكلف باستخدامه كخطة حربية أو جزء من هجوم واسع أو منهجي على المدنيين.

كما طالب الأمين العام أن يذكر مجلس الأمن أطراف النزاع بمسؤوليتها على حماية النساء ويركز على وسائل منع العنف الجنسي ووسائل ردعه.

وكان المجلس قد أشار في بيان رئاسي سابق إلى قلقه من عدم التمثيل الكافي للنساء في عمليات السلام ودعا لتعزيز دورهن في القضايا المتعلقة بالحفاظ على نشر الأمن والسلام.

*الإمارات .. نقلة نوعية في أقل من 3 سنوات

تمكنت دولة الامارات العربية المتحدة وفي اقل من 3 سنوات من ان تنتقل من دولة خالية من المشاركة النسائية في المواقع الوزارية والقيادية إلى دولة تتمتع بواحدة من أعلى معدلات الحضور النسائي في السلطتين التنفيذية والتشريعية في العالم.

فبدلاً من عضوة واحدة تم تعيين وانتخاب تسع نساء دفعة واحدة في المجلس الوطني الاتحادي، أي بنسبة 22،5% من إجمالي الأعضاء وهي واحدة من أعلى نسب المشاركة النسائية في السلطة التشريعية في العالم. أما في حيز السلطة التنفيذية تم تعيين أربع وزيرات في الحكومة الاتحادية الراهنة بما في ذلك تعيين أصغر وزيرة في العالم، ليصبح الحضور النسائي في السلطة التنفيذية أعلى من المعدل العالمي البالغ 16%.

كما وتم تعيين "خلود أحمد جوعان الظاهري" كأول قاضية في تاريخ الإمارات وكأصغر قاضية في الوطن العربي وربما في العالم.

* الاردن .. وضع المرأة في الحياة السياسية وحديث عن مؤتمر " مساواة دون تحفظ "

– المحور الاول / المرأة في الحياة السياسية

مشاركة المرأة الاردنية في الحياة الحزبية حسبما تكشفه بعض الدراسات ، هي مشاركة هزيلة رغم الدعوات الملكية والحكومية التي تركز على ضرورة أن يكون للمرأة دور فاعل في الحياة السياسية.

ووفق دراسة حديثة اشارت بالأرقام الى ان الإناث يشكلن حوالي 7% فقط من مجموع الأعضاء المؤسسين للأحزاب الأردنية حيث شاركن في الهيئات التأسيسية لـ (31) حزبا من المجموع الكلي للأحزاب في الأردن وهو (34) حزبا.

في الوقت الذي لم تتجاوز متوسط نسبة المشاركة التأسيسية للمرأة في مجموع الأحزاب عن 15و10% كما أنها معدومة في ثلاثة أحزاب، وهو ما يتناقض كليا مع استراتيجية وخطة عمل التنمية السياسية والاستراتيجية الوطنية للمرأة، الهادفتين إلى تفعيل المشاركة السياسية للمرأة وزيادة تمكينها.

وهنالك جملة من المتطلبات التي اشار اليها مختصون تؤثر بشكل فعال وايجابي في هـذا الـشأن وتتمثـل بالتالي:

ضرورة طرح المنظمات النسائية رؤية لشكل القانون الانتخابي، الذي تطالب الأوسـاط الـسياسية بتعديلـه، والذي يضمن التواجد النسائي الكمي والنوعي في مجلس النواب القادم، فقد يخسرن ما حققنـه مـن إنجـاز خصوصا بفوز سيدة خارج إطار الكوتا بالانتخابات النيابية الأخير، وكما هو معلوم فأن المنظمـات النـسائية تطالب برفع حصة المرأة في قانون الانتخاب لتصبح مثل حصتها بقانون البلديات أي 20%، وأضعف الإيمان زيادة الكوتا من ستة مقاعد إلى 12 مقعدا.
الاهتمام بالجانب الاقتصادي وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة وبرسم السياسات الاقتصادية.
التنسيق مع المنظمات النسائية والعمل المشترك للخروج في تصور يعملن على أساسـه باسـتكمال تعزيـز مشاركة المرأة السياسية و دخولها إلى ميادين العمل العام وصولا إلى مواقع صنع القرار.
ينبغي أن توضع شروط يتفق عليها مسبقا تؤكد على أن النساء اللواتي يدخلن مواقع صنع القرار يتعين عليهن عدم التحلل من مسؤوليتهن بتأهيل النساء وزيادة مشاركتهن، ودعم قضاياهن التشريعية والقانونيـة، بذريعـة أنهن للوطن وليس لفئة.
احتمالية مساهمة إقرار نظام تمويل الأحزاب وفقا لقاعدة "كلما زادت مشاركة المرأة يـزداد الـدعم المـالي للأحزاب"، تفعيل المشاركة الحزبية للمرأة، وقد يكون بمثابة الخطوة الأولى نحو "كسر الحاجز النفسي فـي العمل السياسي لدى المرأة"، فدخول المرأة بوتقة العمل الحزبي يؤكد وجودها على الخارطة النيابيـة بـشكل قوي، وقد يؤدي إلى أن تستغني عن الكوتا في الوصول إلى قبة البرلمان، سيؤدي بنهاية المطاف إلى إفـراز نساء لهن حضور قوي يتمكن من إحداث تغيير ويسهمن بتعديل القوانين التي نطالب بها بشكل سريع.
– المحور الثاني / المرأة والقضاء

في سابقة أمام القضاء الأردني تقدمت "عبير التميمي" بالطعن أمام محكمة العدل العليا من قبل لجنة من كبار المحامين، لرد قرار لجنة المسابقة القضائية الشرعية برفض طلبها بالتقدم للمسابقة.

وتطمح التميمي فيما لو كان الحكم لصالحها لتكون أول إمرأة تتقلد منصب قاضية شرعية في العالمين العربي والإسلامي.

وتمكنت المرأة الأردنية عام 1996 أن تكسر احتكار الرجل لمهنة القضاء بفتح باب توليهـا هـذا المنـصب مدعومة بإرادة سياسية قوية، إلى أن وصلت إمرأة أردنية وهي القاضية تغريد حكمت إلى عضو في المحكمة الجنائية الدولية.

وليس هناك ما يمنع بالدستور الأردني لرفض طلبها فهي بتقدمها للمسابقة تمارس حقها الدستوري المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة السادسة والتي تنص على أن الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم فـي الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين ، والفقرة الثانية من المادة نفسها تكفـل الدولـة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين .

وهذا ما أكده رئيس مجلس الشورى لجبهة العمل الإسلامي الدكتور "عبد اللطيف عربيات" الذي قال أن المساواة قائمة بين الذكور والإناث لا خلاف عليها، مشيرا إلى أنه من حيث المبدأ لا يمنع أن تتولى إمرأة منصب قاضية شرعية إلا أن هذا خاضع لطبيعة الحدث إذا كانت حالة عامة أو خاصة، مشددا بالوقت ذاته على أن الأمر يحتاج إلى رأي قاضي القضاء.

ووفق التميمي فإن المرأة صالحة لتولي منصب القضاء ولا يوجد شروط تمنع توليها هذا المنصب بناء على المادة 22 من قانون تشكيل المحاكم الشرعية التي تنص على مراعاة ما جاء في المادة الثانية من قانون أصول المحاكمات الشرعية لسنة 1959 أو أي تشريع آخر ، تمارس المحاكم الشرعية حق القضاء في الأحوال الشخصية بين المسلمين والنظر في القضايا المتعلقة بإنشاء الوقف وإدارته الداخلية لمنفعة المسلمين، بما في ذلك ربط عقار الوقف بالحكر وزيادته وإلغاؤه وما ينشأ عن أي عقد زواج سجل لدى المحكمة الشرعية أو احد مأذونيها وذلك كله وفقا للراجح من مذهب أبي حنيفة باستثناء ما نص عليه بمقتضى قوانينها الخاصة .

والمادة (183) من قانون الأحوال الشخصية التي تنص على أن ما لا نص له في القانون فيرجع إلى الراجح من مبدأ الإمام أبي حنيفة، وعليه تضيف التميمي فإن قضاء المرأة جائز في مجال الأحوال الشخصية.

ولفتت إلى أن تعريف مهمة القاضي هي فصل الخصومة وقطع النزاع، مشيرة إلى أن مجلة الأحكام العدلية نصت على شروط القاضي ولم تنص على شروط الذكورية، منوهة أن العام يبقى على عمومه ما لم يرد دليل يخصصه .

– المحور الثالث / مساواة دون تحفظ

عقد في الخامس والعشرون من تشرين اول 2008 المؤتمر الوطني للجمعيات النسائية والحقوقية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، المؤتمر هو الخامس للمنظمات النسائية غير الحكومية وجاء تحت عنوان "مساواة دون تحفظ"، بمشاركة جمعية النساء العربيات والجمعية الأردنية لحقوق الإنسان.

شارك في المؤتمر الذي سيعقد برعاية الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة "أسمى خضر" ممثلات عن الجمعيات والهيئات النسائية في المملكة إضافة إلى مشاركة من رئيسة المبادرة النسوية الأوروبية "ليليان فرنتش" التي قدمت عرضا عن واقع حقوق المر أه في أوروبا .

قالت رئيسة المبادرة النسائية الأوروبية "ليليان فرنتش" انها جاءت للمشاركة في مؤتمر الجمعيات النسائية هذا العام بهدف تبادل الخبرات وتعزيز العمل المشترك بين الحركات النسوية في العالم وصولا إلى مساواة دون تحفظ .

واضافت إن المرأة في أوروبا لم تحظ بالمساواة رغم الادعاء بها مما يضع الحركات النسوية الأوروبية أمام صعوبة تعبئة النساء الأوروبيات للانخراط في الحركات النسوية للمطالبة بحقوقهن في وقت أثبتت فيه الدراسات وجود انتهاكات لازالت المرأة الأوروبية تتعرض لها حتى اليوم .

وأوضحت أن التعامل مع قضية حقوق النساء لم يحظ بالجدية في كثير من دول العالم بسبب النظر إليها على أساس انها أمر ثانوي يعلو عليه قضايا أساسية أخرى لافتة إلى أن المبادرة النسوية الأوروبية تأسست قبل نحو خمس سنوات لتجميع الحركات والتوجهات النسائية جمعيات وأفراد في دول الاتحاد الأوروبي بهدف توحيد الجهود وإسماع صوت المرأة وتقاسم السلطة داخل أوروبا ومن ثم التعاون مع الدول الأخرى ومن بينها الدول العربية للوصول إلى مساواة دون تحفظ والقضاء على كافة أشكال التمييز والانتهاكات التي تتعرض لها المرأة خلافا للأنظمة والقوانين والمواثيق الدولية.

وأضافت فرنتش إن الديمقراطية قيمة ذات أبعاد عالمية ، وتمتع الحركة النسوية بحقوقها دون تمييز هو المؤشر على احترام هذه القيمة مؤكدة أهمية التمسك بالديمقراطية رغم الفجوة بين القوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية وبين التطبيق الفعلي لها الأمر الذي يدعنا أمام تحد كبير يتطلب تضافر الجهود لضمان حسن التطبيق .

* العراق .. المرأة بين نار الامية واساليب تعليمية تكرس تجاهل حق المرأة في المشاركة السياسية

بينت دراسات اكاديمية الى ان 63% من النساء الريفيات في المحافظات الجنوبية هنّ من الأميّات وأهم أسباب انخفاض مستوى التعليم في هذه المحافظات تعود الى الزواج المبكر للإناث، كذلك عدم موافقة ولي الأمر لأسباب اجتماعية، وأحياناً دينية.

وبينت نسب وارقام ان نسبة الإناث اللواتي أنهينَ تعليمهن الثانوي لا تتعدى 33% وهذه النسبة قليلة قياساً بالذكور.

بينما ذهبت آراء حقوقيات الى أن الآليات والأساليب التعليمية المتبعة تجعل من العملية التعليمية بشروطها الحالية لا تنتج نساءً واثقات من أنفسهنّ قادرات على المفاوضة والتفاوض للحصول على دور سياسي يؤمّن لهنّ الوصول لمواقع قيادية تضمن المطالبة بالحقوق المشروعة بضمنها التعليم ومحو الأمية وبالمقابل لا تنتج رجالاً قادرين على احترام المرأة ودورها وتقبلها كقيادية في مواقع سياسية أو اجتماعية.

* السعودية .. حجب موقع نسائي

تعرض خلال تشرين اول موقع " صوت المرأة السعودية " للحجب من قبل هيئة الإتصالات السعودية .

الموقع وحسبما ذكر في بيان عن مؤسسيه انه موقع حقوقي ووطني يرصد إنجازات المرأة السعودية ويساهم في رصد الظواهر السلبية التي تعيق من جعل المرأة عنصراً فاعلاً في عجلة التنمية.

* منتدى المرأة العربية والمستقبل .. اراء تؤيد " الكوتا البرلمانية "

طرحت أراء ايجابية خلال منتدى المرأة العربية والمستقبل الذي عقد نهاية تشرين أول في بيروت في دورته الثانية ، ومن تلك الاراء تأييد وزير الثقافة اللبناني "تمام سلام" كل خطوة إجرائية لمصلحة القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة في إشارة منه الى تأييده "الكوتا" النسائية في البرلمان اللبناني.

كما وطالب بوضع خطة وطنية للنهوض بالوضع السياسي للمرأة والاستعانة بالموارد البشرية لنشر المواثيق الدولية المتعلقة بالديموقراطية وبحقوق الإنسان وتعليمها، لا سيما اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل.

وشدد سلام على وجوب تعديل القوانين بما يتوافق مع شرعة حقوق الإنسان والعمل على رفع التحفظات في البنود المتعلقة بالأحوال الشخصية والجنسية.

وأكد ان قضية المرأة تتعلق بأشكال الظلم والاستغلال والقهر والعنف وما تعانيه من انواع التمييز الجنسي والقانوني في سائر مجالات الحياة.

وناقش المنتدى تطور المزايا القيادية لدى المرأة العربية ومساهمة المرأة العربية في مجالس إدارة المؤسسات في المنطقة ودورها في السياسة ودور الإعلام في بناء الصورة السياسية للمرأة وما إذا كان الرجل يرى تضارباً بين مساواة المرأة وطموحها والقيم العربية التقليدية، وما إذا كان من الضروري اختراق المحظورات وما هي التقاليد والقيم التي يجب الحفاظ عليها».

وتناول المنتدى عددا من المحاور اندرجت تحت العناوين الآتية:

هل تمكنت المرأة العربية من ترك بصماتها في الحياة السياسية؟
لماذا تبدو غير قادرة على خلق سلطة سياسية خاصة بها؟
ما هو الدور المستقبلي للمرأة في الحياة العامة وفي مجال الاعمال؟
اي نموذج للمرأة يجب الترويج له وتعزيزه في الشرق الاوسط؟
هل تتمتع المرأة العربية بشكل عام بالمساواة في ما يتعلق بالفرص التعليمية؟
إلى أي مدى لا يزال الرجل العربي يرى في انجازات المرأة تهديداً للقيم التقليدية السائدة؟

* المغرب .. تراجع في المركز القيادي النسوي

انتخب مجلس النواب المغربي (الغرفة الأولى في البرلمان) منتصف تشرين أول ، نواب الـــرئيس ورؤســـاء اللجان، وأمناء ومحاسبي المجلس، ولم يتم انتخاب أي امرأة كنائبة لرئيس مجلس النواب، خلافا للـــسابق، إذ شكلت النائبة "فاطنة الكحيل"، من فريق حزب الحركة الشعبية المعارض، الاستثناء العام الماضي، وقبله على عهد رئاسة عبد الواحد الراضي للمجلس، فيما دافع فريق حزب العدالة والتنمية المعـــارض، ذي المرجعيـــة الاسلامية، عن نفس التوجه الداعم للنساء، إذ رشح النائبة "بسيمة الحقاوي" لرئاسة لجنة الشؤون الاجتماعية، وفازت بها.